قراراً بانشاء جبهة وطنية في الداخل، تكشف قيادتها بعد اسبوع أواسبوعين. فلا بد أن تقوم القيادة الفلسطينية، وتحديداً اطار الامناء العامين، باعادة تشكيل الجبهة الوطنية الجديدة لضمان السرية ولضمان الجدية أيضاً.

ثالثاً: لابد أيضاً للقوى ذات الوزن الأكبر داخل الأرض المحتلة أن تكون أكثر اقتناعاً من غيرها بجدوى العودة إلى الجبهة الوطنية في داخل الوطن المحتل، ومستعدة بالتالي لتجيير الكثير من النشاطات الحالية التي تمت ضمن أقنية جديدة نشأت في غياب الجبهة الوطنية، لتعود وتعمل مرة أخرى ضمن اطار الجبهة الوطنيـة داخل الأرض المحتلة.

إذا تجاهلنا هذه النقاط، أعتقد أننا سنقع في محظور اعادة بناء اطار جديد لن يعيش لفترة طويلة، ولن يقوم بنشاطات جدية.

أما بشأن مسألة برنامج وأطر هذه الجبهة الوطنية، على قاعدة ان الجبهة الوطنية، هي ذراع منظمة التحرير داخل الأرض المحتلة، والقائـدة اليوميـة لنضالات شعبنـا وجماهيرنا، فلا شك أنه لاخلاف على أنه من حق الجبهة الوطنية أن تستنبط تكتيكاتها النضالية اليومية، وأن تضع برامجها التي تعالج القضايا المحلية المتعلقة بادارة عملية الصراع اليومي على قاعدة الالتزام ببرامج منظمة التحرير. وهذا سيؤدي بالنتيجة إلى أن نستفيد من تجربة لجنة التوجيه الوطني التي استطاعت لفترة بسيطة أن تخلق اطراً فرعية يزيد عددها عن أربعين اطاراً. لابد للجبهة الوطنية من أن تخلق اطرها، وإن كانت هذه الاطر في رأيي موجودة، وهي النقابات والاتحـادات والهياكـل التنظيمية للقـوى السياسية الموجودة داخل الأرض المحتلة، والتي إذا انخرطت داخل صفوف الجبهة، فإن اطرها واتحاداتها ونقاباتها ستكون عبارة عن أداة تنظيمية في يد الجبهة الوطنية القادرة على الاستمرار في قيادة النضال.

من هنا، أعود واكرر أنه لايجوز أن نعتقد أننا على أبواب اعادة تشكيل الجبهة الوطنية. هناك صعوبات حقيقة ما زالت تقف في وجه اعادة تشكيلها ولابد من عملية نضال جدية، وضغوط جدية، لخلق الظروف المؤاتية لإعادة تشكيل الجبهة.

ولعل الحديث عن مسألة الوحدة الوطنية في الداخل، أمر بالغ الأهمية، لأنها تشكل احدى الخطوات التي يجب أن تسبق عملية اعادة بناء الجبهة الوطنية. لأن الجبهة هي محصلة، وليست اطاراً وطنياً يتجاوز الواقع، إنها انعكاس لهذا الواقع. فلا زالت هناك صعوبات جدية حقيقية، كما قال أخي أبوعلي مصطفى، وذلك بالرغم من قرارات المجلس الوطني في دورته الرابعة عشرة. ولعل المعاناة التي عشناها في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني حول مسألة الوحدة الوطنية، تشكل انعكاساً لحقيقة العلاقة السائدة في الساحة الفلسطينية.

صحيح أن اللجنة التنفيذية اطار يجمع، وأن الاتحادات والنقابات الشعبية اطر أخرى تجمع، ولكن ما زالت هناك أطر أسـاسية تفـرق ولاتجمع: الاطـر الاعلاميـة،